مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية

موقع المجلة:www.jaess.mans.edu.eg
متاح على: www. jaess.journals.ekb.eg

إتخاذ القرارات الأسرية من منظور النوع الاجتماعي بريف محافظة الوادي الجديد، مصر

هند مختار دياب*

قسم المجتمع الريفي والإرشاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عين شمس، مصر

Cross Mark

الملخص

يهدف البحث إلى: 1) التعرف على مدي مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات الأسرية، 2) تحديد الفروق النوعية لدرجة مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، 3) رسم هيكل إتخاذ القرارات وفقًا للنوع الإجتماعي داخل الأسرة، 4) التعرف على عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة من منظور النوع الاجتماعي، 5) تحديد الفروق النوعية في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم إختيار محافظة الوادي الجديد كإطارًا جغرافيًا لإجراء الدراسة الميدانية، وقد تم جمع البيانات عن طريق الإستبيان بالمقابلة الشخصية لكل من الزوج والزوجة لعينة قوامها 100 أسرة من قرية الخروم التابعة لمركز الخارجة، وذلك خلال الفترة من فبراير إلى مارس 2018. وأوضحت النتائج التشابه الكبير بين عينتي الدراسة من الرجال والنساء فيما يتعلق بالقرارات الأعلى تكرارًا التي يشارك فيها الرجال والنساء داخل الأسرة، حيث كانت بالنسبة للرجال هي قرارات شراء أو بيع كل من الآلات الزراعية (89.5%، 71.5%)، المسكن (85%، 69%)، الأراضي الزراعية (80.5%، 72%)، وبالنسبة للنساء كانت قرارات نوع الأكل اللازم لأفراد الأسرة (86.5%، 78.5%)، شراء ونوع الملابس لأفراد الأسرة (82%، 71%)، شراء أو بيع الطيور المنزلية (71%، 60%) على الترتيب. كما توضح النتائج أيضًا، وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى لعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات بنسبة بلغت 90%، 85.8% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 87.4%، 85.4%، في حين جاء النوع في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 83.40%، 82.2% وذلك من وجهة نظر المبحوثين من الرجال والنساء على الترتيب. وهو ما يتفق مع النتيجة الخاصة بعدم معنوية الفروق بين آراء كل من الرجال والسيدات المتعلقة بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة.

الكلمات الدالة: الأسرة الريفية، القرارات الأسرية، النظام الإجتماعي، النوع الإجتماعي، الوادي الجديد

المقدمة

يشير مفهوم النوع الاجتماعي إلى عملية دراسة العلاقة المتداخلة بين المرأة والرجل في المجتمع، بعيدًا على النواحي البيولوجية المترتبة على الجنس، ولكن يتم تشكيله إجتماعيًا، كما أنه مبدأ تنظيميًا مركزيًا للمجتمعات، ويحكم في كثير من الأحيان عمليات الإنتاج والتكاثر والإستهلاك والتوزيع (FAO, 1997). كما أن النوع الاجتماعي يشير إلى المكانة التي يحددها المجتمع للرجل والمرأة في جميع مراحل حياتهما بصفتهما ذكرًا أو أنثى، وهو بذلك يختلف عن الجنس الذي يشير إلى الخصائص والصفات البيولوجية والفيسيولوجية التي يتحدد الذكور والإناث على أساسها (حسين، 2016).

وعادة ما يسود تلك العلاقة عدم الاتزان على حساب المرأة في توزيع القوى، وتكون النتيجة إحتلال الرجل مكانة فوقية، بينما تأخذ المرأة وضعًا ثانويًا في المجتمع (المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح": 2006).

وعلى الرغم من ذلك، غالبًا ما يُساء فهم النوع الاجتماعي بإعتباره ترويجًا للنساء فقط، ومع ذلك، تركز قضايا النوع (الجندر Gender) على المرأة وعلى العلاقة بين الرجل والمرأة، وأدوارهم، والوصول إلى الموارد والتحكم فيها، وتقسيم العمل، والمصالح، والاحتياجات، كما تؤثر العلاقات بين النوعين على أمن الأسرة ورفاهية الأسرة والتخطيط والإنتاج والعديد من جوانب الحياة الأخرى (Bravo-Baumann, 2000).

ويعتبر النظام الأسري من أقدم النظم الإجتماعية وأهمها، حيث تعتبر الأسرة من أقدم المؤسسات الإجتماعية التي عرفها الإنسان، وهي أساس وجود المجتمع كما أنها الإطار الذي يتلقى فيه الإنسان أولى دروس الحياة الاجتماعية، وتلبي الأسرة للإنسان احتياجاته البيولوجية والنفسية والاجتماعية ولهذا تعتبر الأسرة النواة الأولى للمجتمع الإنساني (الخولي، ١٩٨٤، ص ٣٠).

ويوجد النظام الأسري بكل المجتمعات الإنسانية عبر التاريخ ولكن في أنماط متعددة وهي ضرورة عالمية، لأنها تقوم بعدد من الوظائف الأساسية للحفاظ على بقاء البشرية وإستمرار الحياة الإجتماعية والثقافية، كما تسهم الأسرة في خلق التوافق في العلاقات الإجتماعية داخل المجتمع، وهي التي تعمل على تنشئة أفرادها وتوسيع مداركهم وتغذية أفكارهم، وتمنحهم معتقداتهم، وتدفعهم للعمل مع الآخرين وغيرها من الأعمال والواجبات التي تمارسها الأسرة لصالح أفرادها والمجتمع بشكل عام، وقد إتفق العلماء على عالمية هذه الوظائف إلا أنها تختلف بطبيعة الحال باختلاف المجتمعات وثقافاتها وباختلاف المرحلة التطورية لكل مجتمع (عمر والغزوي، 2006، ص ٢١١).

وتعرف الأسرة على أنها "جماعة إجتماعية تتميز بمكان إقامة مشترك وتعاون اقتصادي، ووظيفة تكاثرية ويوجد بين اثنين من أعضائها على الأقل علاقة جنسية يعترف بها المجتمع، فهذا التعريف يبرز إضافة إلى الوظيفة التكاثرية وظيفة التعاون الاقتصادي بالإنتاج والإستهلاك والعيش المشترك الذي يوطد العلاقات بين الأفراد (حسن، 1979، 391).

وتعد القرارات جانبًا مهمًا في النظم الإجتماعية بصفة عامة والنظام الأسري بصفة خاصة، كما أنها من الجوانب التي تتأثر بالنوع الإجتماعي، فالقرار هو العملية التي يقوم بها الفرد لإختيار طريقة القيام بفعل معين أو قول معين من بين عدّة خيارات ممكنة، ولذا تعد القرارات الأداة الرئيسية التي تستخدم في مواجهة التحديات القائمة (مالك، 2005، ص 213)، فالقرارات التي يتخذها الفرد تعد واحد من أهم العوامل التي تؤثر على التوافق النفسي والإجتماعي والمهني والأكاديمي كما أنها تؤثر على حياة كل من الفرد والأسرة (أسعد، 2003، ص 156).

فالقرارات الأسرية تقوم بعدد من الوظائف يمكن تحديدها استنادًا إلى الكشف عن الوظائف التي تقوم بها الأسرة في المجتمع، على النحو التالي (معمري، والهلي، 2013، ص 4-5):

1. المحافظة على النمط ومعالجة التوترات: وتعني إتخاذ القرارات الأسرية التي تحافظ على القيم الأسرية.
2. التكامل: وتعني اتخاذ القرارات الأسرية التي تستهدف توزيع الحقوق والواجبات المنوطة بكل عضو في الأسرة وتحديدها، وتلك التي تيسر لكل منهم الإمكانيات والصلاحيات، كالسلطة والإمكانات المالية وغيرهما، بحيث تستهدف هذه القرارات ضمان التناغم والانسجام بين أعضاء الأسرة.
3. تحقيق الهدف: تحتاج الأسرة إلى تحديد وتحقيق أهدافها عن طريق اتخاذ قرارات وتنفيذها لتحقيق مصالح الأسرة، كقرارات إدخال الأبناء مدارس خاصة لتعلم لغات أجنبية، أو قرارات الإدخار من أجل بناء أو شراء مسكن جديد،
4. التكيف: تأتي هذه الوظيفة لتحقق تكيف الأسرة مع التغيرات الحادثة داخل الأسرة أة خارجها، وتحقق هذه الوظيفة القرارات الأسرية التي تتضمن إكتساب الموارد والإمكانات التي يمكن أن تُستغل في تحقيق مطالب الأسرة، كالقرار بإتاحة الفرصة لعمل الزوجة مثلا.

وكلمة القرار تعني أن العقل يحدد أو ينهي أو يحل مشكلة ما أو يستقر على رأي ما، لتحقيق هدف معين، ويطلق مصطلح متخذ القرار على الشخص الذي يكون بموضع القوة أو السلطة داخل النظام الإجتماعي، وتعرف السلطة بأنها المرجع المسلم له بالنفوذ أو الهيئة القادرة على فرض إرادتها على الإرادات

*الباحث المسئول عن التواصل
البريد الالكتروني:dr.henddiab@yahoo.com
DOI: 10.21608/jaess.2020.96001

الأخرى، ويُستمد هذا النفوذ من الموافقة الطوعية من قبل الآخرين على حق فرد في إصدار أوامر وإتخاذ قرارات متوقعًا الإمتثال لها (السالم وتوفيق، 1980، ص 25، ومحمد، 1994، ص 19)،

وترتبط عملية إتخاذ القرارات بقدر السُلطة التي يمتلكها الأفراد، فالسلطة تشير إلى سيطرة بعض الأشخاص على الآخرين في التنظيمات الإنسانية، لذا نجد إرتباط ظهور السلطة بأقدم التنظيمات الإجتماعية كالأسرة ومن ثم إنبثقت عنها أو تطورت سلطات أخرى (سعد، 1995، ص 148). وتكفل السلطة قدرًا من التنسيق في تسيير الأمور داخل تلك التنظيمات لإنجاز المهام التي قام النظام أساسًا لإنجازها، فالمجتمعات البشرية على اختلاف مستوياتها البسيطة منها والمعقدة تسير وفق ضوابط محددة تُسير مختلف جوانب الحياة في المجتمع، ولعل هذا ما يفسر تعدد أنواع السلطة إلى سلطة دينية وسلطة عسكرية وسلطة سياسية وسلطة والدية وغيرها (الكيالي، 1993، ص 215).

وتعرف السلطة داخل الأسرة بأنها القدرة الكامنة لأحد الشريكين في التأثير على سلوك الآخر، وتوضح السلطة القدرة على إتخاذ القرارات المؤثرة في حياة العائلة (عوده، 1977، ص 106، زايد، 2008، ص 9).

وحدد بودون وبوريكو (1986، ص 116) هناك خمسة عوامل تحدد توزيع سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة وهي:

1. تنميط الدور: حيث يكون للأزواج أو الزوجات المقدرة على اتخاذ القرارات في مجالات معينة.
2. الشخصية: حيث تكون سمات الشخصية دافعًا لامتلاك القوة داخل الأسرة.
3. العوامل الثقافية: حيث تدخل في تحديد المدى الذي يجب أن تكون عليه قوة الزوج أو الزوجة داخل الأسرة.
4. السيطرة على الإمكانيات ذات القيمة: فتتوقف القوة على قدر ما يملك الفرد من إمكانيات.
5. الجدارة والإنهماك: وتعني أن من يكون أكثر معرفة في مجال معين يصبح أكثر تحكمًا فيه.

ويمكن القول بأن هناك العديد من العوامل التي تسهم في تشكيل السلطة ومن ثم عملية إتخاذ القرارات داخل الأسرة ومنها (بلقاسم، 2009، ص 41-52، عليوات، وزينة، 2013، ص 2-8، وأبو حمدان، 2011، ص 374-375، Maral & Kumar، 2017، ص 574):

1. عمل الزوجة: بغض النظر عن دوافع المرأة نحو العمل فإنه أصبح عامل أساسي في تغيير الحياة الأسرية إذ يسهم عمل الزوجة في تحقيق استقلالها، وقدرتها على إتخاذ القرارات.
2. المستوى التعليمي: تزداد فرص الاعتماد علي المناقشة والحوار عند اتخاذ القرارات الأسرية بزيادة المستوي التعليمي.
3. السن: يحدد السن الأدوار داخل الأسرة وما يرتبط بها من قوة وسلطة فقدر السلطة التي يمتلكها كبار السن تختلف حتمًا عن الأصغر سنًا.
4. النوع الإجتماعي: تختلف سلطة القرارات بإختلاف النوع فقوة السيدات تختلف عن قوة الرجال داخل الأسرة وفقًا للأدوار والمهام الموكلة إلى كل منهما.
5. تعاليم الدين: حيث يعد الدين مصدرًا أساسيًا لبناء السلوك وفقًا للمعتقدات التي تخص كل ديانة.
6. التنشئة الإجتماعية: يكتسب خلالها الفرد أساليب التعامل مع الأخرين داخل الأسرة بل والمجتمع وعلى أساسها تتحدد العلاقة بين الذكر والأنثى.
7. العادات والتقاليد: تجسد عادات وتقاليد ما يتبناه الأفراد، فهي بذلك تعتبر أفضل آلية للسيطرة، إذ يعد الخروج من دائرتها خروجًا عن المجتمع.
8. القانون: يشكل القانون أحيانًا قاعدة لإرساء نمط معين من السلوك بين الأفراد، فيتصرفون وفقًا لبنوده المتعلقة بالأحوال الشخصية.
9. معاملة الطرف الآخر: يمكن أن تتحدد قوة الفرد أو سلطته داخل الأسرة وفقًا لمعاملته للآخرين حيث تتطلب السلطة موافقة الأتباع وإنصياعهم لقوة الفاعلين.

2- المشكلة والأهداف

تتحدد أدوار النوع الإجتماعي وما يتبعها من سلطات داخل المجتمع وفقًا لثقافة هذا المجتمع، ويتم توزيع الأدوار المحددة إجتماعيًا وما يلزمها من سلطات لكل منهما على هذا الأساس، تلك الأدوار والسلطات تتغير بمرور الزمان وبإختلاف المكان، كما أنها تتباين تباينًا شاسعًا داخل الثقافة الواحدة ومن ثقافة إلى أخرى. وبناءً على هذه البنية الاجتماعية للنوع الاجتماعي، توزّع أيضًا المهام والمسؤوليات والحصول على الموارد والتحكم فيها (Lau ، 1995 ودياب والصباغ، 2017).

ومن المظاهر المميزة للأسرة التقليدية، سيادة الذكورية، حيث يحتل الذكور، في الأسرة التقليدية، أعلى المراكز فسيادتهم مقررة على كافة الأمور الحياتية نتيجة لإرتباطهم بالأعمال الشاقة وتحملهم الأعباء الإقتصادية، أما المرأة فتحتل مركز أدنى ووجودها مستمد من وجود الرجل وطاعتها له حق له وواجب عليها (غيث، بدون تاريخ، ص 116).

وقد بات واضحًا تأثر الأسرة عامة بالتغيرات التاريخية والإجتماعية والإقتصادية والعمرانية التي مرت على المجتمعات في مختلف أنحاء العالم فتغيّر بناؤها وفقدت كثيرًا من وظائفها التي كانت في البداية من أسباب قوتها وتماسكها ووحدتها، ولذلك حدث تغيّر في وظائفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وآلت الكثير من هذه الوظائف كالوظيفة السلطوية إلى مؤسسات أخرى، لاسيما بعد تخصص القانون بعض جوانبها ومطالبة جمعيات حقوق المرأة بالمساواة المطلقة، لذلك أصبح من المهم إعادة النظر في بناء السلطة داخل الأسرة، وتأتي هذه الدراسة لمحاولة رسم هيكل إتخاذ القرارات داخل الأسرة في الوقت الراهن وذلك لتحديث الصورة الذهنية حول القرارات الأسرية من منظور النوع الإجتماعي، وهو ما يبرز مشكلة الدراسة وأهميتها في آن واحد. ومن هذا المنطلق فإنه يمكن بلورة أهداف الدراسة الحالية فيما يلي:

1. التعرف على مدي مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات الأسرية.
2. تحديد الفروق النوعية لدرجة مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة.
3. رسم هيكل إتخاذ القرارات داخل الأسرة وفقًا للنوع الإجتماعي.
4. التعرف على عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة من منظور النوع الاجتماعي.
5. تحديد الفروق النوعية في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية.

الطريقة البحثية

1- منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على عدة مناهج بحثية حيث استخدم المنهج الوصفي ومنهج المسح الاجتماعي بالعينة، كما اتبعت الدراسة المنهج الكمي لاستخلاص النتائج والمؤشرات من المعلومات والحقائق والدراسات السابقة التي أمكن الحصول عليها لتكميم الظاهرة موضع الدراسة، كما استخدم الأسلوب التحليلي بشكل أساسي في معالجة البيانات التي تم جمعها من عينة الدراسة.

2- عينة الدراسة

1- المجال الجغرافي لعينة الدراسة: تم اختيار محافظة الوادي الجديد لتمثل الإطار الجغرافي للبحث، أعقب ذلك اختيار مركز الخارجة، ثم الوحدة المحلية لقرية الخرطوم كإطارًا جغرافيًا لإجراء الدراسة الميدانية.

2- المجال البشري لعينة الدراسة: بلغ إجمالي عدد الأسر بقرية الخرطوم حوالي 140 أسرة (مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار، 2017)، تبع ذلك سحب عينة عشوائية قوامها 100 أسرة وفقًا لجدول كريسجي ومورجان لاختيار العينات من مجتمعات معلومة العدد (Krejcie & Morgan, 1970: 608). وبذلك يصبح حجم العينة 100 من الرجال أرباب الأسرة و100 من النساء ربات الأسر موضع الدراسة.

3-المجال الزمني للدراسة: تم تجميع البيانات الميدانية عن طريق المقابلة الشخصية للمبحوثين (الأزواج والزوجات داخل الأسرة) بمنطقة الدراسة خلال الفترة من فبراير إلى مارس 2018 وذلك باستخدام استمارة الاستبيان التى تم إعدادها لهذا الغرض والسابق اختبارها لتحقيق هدف البحث.

3-المفاهيم الاجرائية وطرق القياس

1- هيكل سلطة إتخاذ القرارات: النمط الذي تتوزع به القوة أو القدرة على إتخاذ القرارات داخل الأسرة بين الرجال والنساء من جيل الآباء وجيل الأبناء، وتتكون في الدراسة الحالية من ستة أنماط، ثلاثة لجيل الآباء (ذكورية – مشتركة – أنثوية) وثلاثة لجيل لأبناء (ذكورية – مشتركة – أنثوية) أيضًا.

2- عوامل تشكيل أو إكتساب سلطة إتخاذ القرارات: هي مجموعة المبررات التي يكتسب الشخص بسببها القوة التي تمكنه من إتخاذ القرارات التي من شأنها التأثير على سلوك الآخرين داخل الأسرة.

3- الوزن النسبي للقرارات: يوضع وزن كل قرار من بين القرارات المدروسة ويتم حسابه من خلال إعطاء أوزان (صفر، 1، 2) لكل فئة من فئات الإستجابات (لا يشارك، إلى حد ما، ويشارك دائمًا) ومن ثم تطبيق المعادلة التالية

$$\text{الوزن النسبي} = \frac{\text{مجموع (تكرار الفئة} \times \text{الوزن المقابل لها)}}{\text{إجمالي العينة} \times \text{أكبر وزن}} \times 100$$

4- فروض الدراسة

1- فروض الهدف الثاني

لتحقيق هدف الدراسة الثاني تم صياغة فرضًا نظريًا واحدًا (الفرض النظري الأول) مفاده أن هناك إختلافات بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية وقد أمكن إشتقاق أربعون فرضًا إحصائيًا (الفروض من 1 إلى 40) على النحو التالي:

1- لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات الأسرية محل الدراسة (الفروض من 1 إلى 10).
2- لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة النساء في إتخاذ القرارات الأسرية محل الدراسة (الفروض من 11 إلى 20).
3- لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ القرارات الأسرية محل الدراسة (الفروض من 21 إلى 30).
4- لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق برأيهم في مشاركة الأبناء الإناث في إتخاذ القرارات الأسرية محل الدراسة (الفروض من 31 إلى 40).

جدول 1. مصفوفة الفروض الإحصائية الخاصة بالفروق بين رأي كل من الرجال والنساء في مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية (الهدف الثالث للدراسة)

م	رقم الفرض الإحصائي / القرارات	درجة المشاركة في إتخاذ القرارات بالنسبة لكل من ..			
		الرجال	النساء	الأبناء الذكور	الأبناء الإناث
.1	شراء أو بيع أرض زراعية	1	11	21	31
.2	شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	2	12	22	32
.3	شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	3	13	23	33
.4	شراء أو بيع الطيور المنزلية	4	14	24	34
.5	شراء أو بيع مسكن أو شقة	5	15	25	35
.6	شراء أو بيع المنتجات الزراعية	6	16	26	36
.7	اختيار المدرسة للأبناء	7	17	27	37
.8	شراء الملابس لأفراد الأسرة	8	18	28	38
.9	نوع الطعام اللازم لأفراد الأسرة	9	19	29	39
.10	إجمالي درجة المشاركة في إتخاذ القرارات	10	20	30	40

2- فروض الهدف الخامس

لتحقيق الهدف الخامس للدراسة أمكن صياغة فرضًا نظريا واحدًا (الفرض النظري الثاني) أشتق منه ثمانية فروض إحصائية (الفروض من 41 إلى 48) تتفق جميعها في مقولة مؤداها أنه لا توجد فروق معنوية بين المبحوثين من الرجال والنساء فيما يتعلق بعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات الأسرية وفقًا لكل من المتغيرات المدروسة: عمل المرأة "فرض رقم 41"، الحالة التعليمية "42"، السن "43"، الجنس "44"، تعاليم الدين "45"، التنشئة الاجتماعية "46"، الأعراف والتقاليد "47"، معاملة الطرف الآخر"48").

3- أدوات التحليل الإحصائي

استعانت الدراسة الحالية بمجموعة من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات الميدانية، وتضمنت هذه الأساليب المدى، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والنسب المئوية، والوزن النسبي، وإختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين.

النتائج والمناقشات

1- وصف عينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2) المتغيرات الأسرية فى عينة الدراسة حيث تظهر النتائج أن معظم المبحوثين (86%، و84%) تزيد أعمارهم عن (36، 30 سنة) لكل من الرجال والنساء على الترتيب. وفيما يخص عدد سنوات التعليم للأزواج داخل الأسرة، نجد أن ما يزيد عن نصف المبحوثين (59%) قد وقع في الفئة المتوسطة لعدد سنوات التعليم وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 66% في حالة الزوجات.

جدول 2. التوزيع العددي والنسبي لعينة الدراسة وفقًا للمتغيرات موضع الدراسة

م	المتغيرات	المدى		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الفئة المنخفظة	الفئة المتوسطة	الفئة المرتفعة
		الحد الأدنى	الحد الأعلى					
.1	عمر الزوج	24	62	45.76	8.74	14	44	42
.2	عدد سنوات تعليم الزوج	0	16	10.60	4.87	19	59	22
.3	عمر الزوجة	19	53	39.88	8.64	16	32	52
.4	عدد سنوات تعليم الزوجة	0	16	8.38	5.02	30	66	4
.5	طبيعة المسكن	8	18	13.30	2.29	4	15	81
.6	مشتملات المسكن	20	44	38.35	4.99	6	11	83

المصدر: الدراسة الميدانية

وفيما يخص طبيعة المسكن ومشتملاته، توضح النتائج الواردة بنفس الجدول أن ما يزيد عن أربعة أخماس المبحوثين (81%، و83%) قد وقعت منازلهم ضمن الفئة المرتفعة لكل من طبيعة المسكن (من حيث مواد البناء وغيرها) ومشتملات المسكن (من حيث الأجهزة والمفروشات).

2- مشاركة أفراد الأسرة في إتخاذ بعض القرارات الأسرية من منظور النوع الاجتماعي

يتناول هذا الجزء، عرض نتائج الدراسة المتعلقة برأي عينتي الدراسة من الرجال والنساء في مدى مشاركة النوع الإجتماعي داخل الأسرة (الرجال والنساء من الآباء والذكور والإناث من الأبناء) في إتخاذ القرارات الأسرية، ثم محاولة رسم خريطة لبناء السلطة أو إتخاذ القرارات داخل الأسرة من منظور النوع الإجتماعي، وفيما يلي عرض النتائج المتعلقة بهذا الجزء:

1- رأي الرجال في مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات داخل الأسرة الريفية

للتعرف على رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مدى مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية تم تحديد عدد 9 موضوعات تتعلق بجوانب الحياة الأسرية وتحتاج إلى قرارات، ومن ثم تم سؤال المبحوثين من الرجال والنساء داخل الأسرة لتحديد رأيهم في مدى مشاركة النوع الإجتماعي (الرجال، النساء، الأبناء الذكور الأبناء الإناث) في إتخاذ هذه القرارات على مقياس ثلاثي متدرج (يشارك دائمًا، يشارك أحيانًا، لا يشارك مطلقًا) وأعطيت درجات حسب الإستجابات (2، 1، 0) على الترتيب، وبجمع الإستجابات يكون المدى الفعلي لإستجابات المبحوثين يتراوح ما بين (0، 18) درجة، ومن ثم تم تقسيم المبحوثين من الرجال والنساء إلى ثلاث فئات متساوية ومتدرجة.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (3) إلى إقرار غالبية الرجال (64%) ضمن الفئة المرتفعة لفئات المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية وقد وقع باقي المبحوثين (36%) في الفئة المتوسطة، في حين خلت الفئة المنخفضة من وجود أي من المبحوثين وذلك من وجهة نظر المبحوثين من الرجال. كما أشار غالبية المبحوثين (67%) إلى مشاركة النساء في إتخاذ القرارات الأسرية بنسبة متوسطة.

أما فيما يخص رأي الرجال في مشاركة جيل الأبناء في إتخاذ القرارت الأسرية، فتشير نتائج نفس الجدول إلى وقوع 61% من الأبناء الذكور في فئة المشاركة المنخفضة وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 77% بالنسبة للأبناء الإناث.

وفيما يتعلق بترتيب النوع الإجتماعي وفقًا لدرجة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (3) إلى أسبقية الرجال في كل فئة عمرية حيث جاء في المرتبة الأولى الرجال من جيل الآباء بنسبة بلغت 88%، يليها في المرتبة الثانية النساء من جيل الآباء بنسبة بلغت 76.33%، أما في المرتبة الثالثة والرابعة فكان النوع الإجتماعي من جيل الأبناء بنسبة بلغت 47.33% للأبناء من الذكور و41% للأبناء من الإناث.

جدول 3. التوزيع العددي والنسبي لرأي الرجال المبحوثين في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ القرارات الأسرية

فئات المشاركة / النوع الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات المشاركة في إتخاذ القرارات			الوزن النسبي (%)
			الفئة المنخفضة (0 – 6 درجات)	الفئة المتوسطة (7 – 12 درجة)	الفئة المرتفعة (13 – 18 درجة)	
الزوج	22.29	2.72	0	36	64	88.00
الزوجة	20.18	2.61	2	67	31	76.33
الأبناء الذكور	13.96	3.89	61	36	3	47.33
الأبناء الإناث	11.99	3.44	77	23	0	41.00

المصدر: عينة الدراسة

أما فيما يتعلق بتفاصيل ونوعية القرارات التي يشارك فيها النوع الإجتماعي فتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (4) أن "قرارات شراء أو بيع المعدات أو الماكينات الزراعية" جاءت في المرتبة الأولى للقرارات التي يتخذها الرجال داخل الأسرة بنسبة بلغت 89.5%، يليها " قرار شراء أو بيع مسكن أو شقة" بنسبة قدرها 85%، ثم القرارات الخاصة بشراء أو بيع الأراضي الزراعية بنسبة قدرها 80.5%. وهو ما يدل على الطبيعة الذكورية للقرارات الأسرية المتعلقة بالإقتصاد خارج المنزل وإدارة رأس المال.

وفيما يتعلق برأي الرجال في نوعية القرارات التي تشارك في إتخاذها السيدات فكانت في المرتبة الأولى القرارات المتعلقة بإختيار نوع الطعام وتجهيزه لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 86.5%، يليها القرارات الخاصة بشراء وإختيار نوع الملابس لأفراد الأسرة (82%)، و قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية (71%). وتوضح تلك النتائج مشاركة المرأة في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد المنزلي.

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (4) أيضًا إلى إنخفاض الوزن النسبي لمشاركة النوع الإجتماعي من جيل الأبناء في إتخاذ القرارات الأسرية بصفة عامة، وجاء على رأس هذه القرارات بالنسبة للأبناء الذكور قرار شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية بنسبة بلغت 38% وبالنسبة للأبناء الإناث قرار شراء وإختيار نوع الملابس لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 34%. ومن الملاحظ وفقًا للنتائج السابقة ميل جيل الآباء إلى تنشئة جيل الأبناء على إتخاذ نفس القرارات التي يمارسها عنصري النوع الإجتماعي من الكبار.

جدول 4. التوزيع العددي والنسبي لرأي الرجال المبحوثين في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ بعض القرارات الأسرية

م	درجة المشاركة / القرارات	الزوج نفسه					الزوجة					الأبناء الذكور					الأبناء الإناث				
		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	
1.	شراء أو بيع أرض زراعية	63	35	2	80.5		9	83	8	50.5		5	54	41	32.0		3	11	86	8.5	
2.	شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	81	17	2	89.5		5	75	20	42.5		15	46	39	38.0		5	7	88	8.5	
3.	شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	62	36	2	80.0		16	66	18	49.0		2	59	39	31.5		0	11	89	5.5	
4.	شراء أو بيع الطيور المنزلية	21	58	21	50.0		50	42	8	71.0		5	10	85	10.0		7	23	70	18.5	
5.	شراء أو بيع مسكن أو شقة	70	30	0	85.0		22	70	8	57.0		10	28	62	24.0		7	16	77	15.0	
6.	شراء أو بيع المنتجات الزراعية	56	42	2	77.0		18	65	17	50.5		8	28	64	22.0		3	13	84	9.5	
7.	اختيار المدرسة للأبناء	53	47	0	76.5		42	56	2	70.0		12	21	67	22.5		12	16	72	20.0	
8.	شراء الملابس لأفراد الأسرة	39	59	2	68.5		66	32	2	82.0		21	32	47	37.0		20	28	52	34.0	
9.	نوع الطعام اللازم لأفراد الأسرة	26	63	11	57.5		73	27	0	86.5		13	36	51	31.0		14	32	54	30.0	

المصدر: عينة الدراسة

2- رأي النساء في مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ بعض القرارات داخل الأسرة الريفية

تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (5) إلى إقرار غالبية النساء المبحوثات بوقوع 42% من الرجال ضمن الفئة المرتفعة لفئات المشاركة في إتخاذ القرارات الأسرية، في حين إقتسمت الفئتين المنخفضة والمتوسطة النسبة الباقية من رأي المبحوثات. كما أشار ما يقرب من نصف المبحوثات (49%) إلى مشاركة النساء في إتخاذ القرارات الأسرية بنسبة متوسطة، ما يقارب من ثلث المبحوثات ضمن فئة المشاركة المنخفضة. أما فيما يخص رأي النساء في مشاركة الجيل الثاني من الأبناء في إتخاذ القرارت الأسرية، فتشير نتائج نفس الجدول إلى وقوع 59% من الأبناء الذكور في فئة المشاركة المنخفضة وتزيد هذه النسبة لتصل إلى 75% بالنسبة للأبناء الإناث.

جدول 5. التوزيع العددي والنسبي لرأي النساء المبحوثات في مدي مشاركة النوع الإجتماعي في اتخاذ القرارات الأسرية

فئات المشاركة / النوع الإجتماعي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	فئات المشاركة في إتخاذ القرارات			الوزن النسبي (%)
			الفئة المنخفضة (0 – 6 درجات)	الفئة المتوسطة (7 – 12 درجة)	الفئة المرتفعة (13 – 18 درجة)	
الزوج	18.87	5.47	29	29	42	71.00
الزوجة	17.18	4.59	32	49	19	62.33
الأبناء الذكور	13.56	4.97	59	37	4	48.33
الأبناء الإناث	11.78	3.82	75	23	2	42.33

المصدر: عينة الدراسة

وفيما يتعلق بترتيب النوع الإجتماعي وفقًا لدرجة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) إلى أسبقية الرجال في كل فئة عمرية حيث جاء في المرتبة الأولى الرجال أرباب الأسر بنسبة بلغت 71%، يليها في المرتبة الثانية النساء ربات الأسر بنسبة بلغت 62.33%، أما في المرتبة الثالثة والرابعة فكان النوع الإجتماعي من جيل الأبناء بنسبة بلغت 48.33%، 42.33% لكل من الأبناء الذكور والإبناء الإناث على الترتيب.

وفيما يتعلق بترتيب النوع الإجتماعي وفقًا لدرجة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (5) إلى أسبقية الرجال في كل فئة عمرية حيث جاء في المرتبة الأولى الرجال أرباب الأسر بنسبة بلغت 71%، يليها في المرتبة الثانية النساء ربات الأسر بنسبة بلغت 62.33%، أما في المرتبة الثالثة والرابعة فكان النوع الإجتماعي من جيل الأبناء بنسبة بلغت 48.33%، 42.33% لكل من الأبناء الذكور والإبناء الإناث على الترتيب.

أما فيما يتعلق بتفاصيل ونوعية القرارات التي يشارك فيها النوع الإجتماعي فتوضح النتائج الواردة بالجدول رقم (6) أن القرارات الخاصة بشراء أو بيع الأراضي الزراعية قد جاءت في المرتبة الأولى للقرارات التي يتخذها الرجال داخل الأسرة بنسبة بلغت 72%، يليها "قرارات شراء أو بيع المعدات أو الماكينات الزراعية" بنسبة قدرها 71.5% أما في المرتبة الثالثة فكانت قرارات شراء أو بيع مسكن أو شقة بنسبة قدرها 69%.

وفيما يتعلق برأي النساء في نوعية القرارات التي تشارك في إتخاذها السيدات فكانت في المرتبة الأولى القرارات المتعلقة بنوع الطعام والوجبات اللازمة لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 78.5%، يليها القرارات الخاصة بشراء وتحديد نوع الملابس لأفراد الأسرة (71%)، و قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية (60%).

وتشير البيانات الواردة بالجدول رقم (6) أيضًا إلى إنخفاض الوزن النسبي لرأي النساء في مشاركة النوع الإجتماعي الأصغر سنًا من الأبناء الذكور والإناث في إتخاذ القرارات الأسرية بصفة عامة، وجاء على رأس هذه القرارات قرار نوع الطعام والوجبات اللازمة لأفراد الأسرة وقرار شراء ونوعية الملابس لأفراد الأسرة بنسبة بلغت 29.5%، و28% للأبناء الذكور على الترتيب، وبنسبة قدرها 27.5%، 26.5% بالنسبة للأبناء الإناث على الترتيب.

جدول 6. التوزيع العددي والنسبي لرأي النساء المبحوثات في مدى مشاركة أفراد الأسرة في اتخاذ بعض القرارات الأسرية

م	درجة المشاركة / القرارات	الزوج					الزوجة نفسها					الأبناء الذكور					الأبناء الإناث				
		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %		دائمًا	أحيانًا	أبدًا	الوزن النسبي %	
1.	شراء أو بيع أرض زراعية	60	24	16	72.0		4	38	58	23.0		8	30	62	23.0		0	15	85	7.5	
2.	شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	63	17	20	71.5		6	29	65	20.5		13	29	58	27.5		5	13	82	11.5	
3.	شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	62	9	29	66.5		15	22	63	26.0		6	32	62	22.0		2	13	85	8.5	
4.	شراء أو بيع الطيور المنزلية	12	21	67	22.5		50	20	30	60.0		2	14	84	9.00		4	22	74	15.0	
5.	شراء أو بيع مسكن أو شقة	58	22	20	69.0		26	31	43	41.5		17	20	63	27.0		11	10	79	16.0	
6.	شراء أو بيع المنتجات الزراعية	51	12	37	57.0		19	22	59	30.0		17	18	65	26.0		2	9	89	6.5	
7.	اختيار المدرسة للأبناء	44	23	33	55.5		40	37	23	58.5		14	24	62	26.0		12	16	72	20.0	
8.	شراء الملابس لأفراد الأسرة	30	25	45	42.5		61	20	19	71.0		16	24	60	28.0		16	21	63	26.5	
9.	نوع الطعام اللازم لأفراد الأسرة	24	26	50	37.0		73	11	16	78.5		15	29	56	29.5		15	25	60	27.5	

المصدر: عينة الدراسة

3- الفروق النوعية لدرجة مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات الأسرية

اختص الهدف الثاني للدراسة بالتعرف علي معنوية الفروق النوعية لمدى مشاركة النوع الإجتماعي في إتخاذ القرارات الأسرية، وتم استخدام اختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين، حيث تشير نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (7) أن قيمة (T) المحسوبة لإجمالي مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات بلغت 5.594 وهي معنوية عند المستوى الاحتمالي 0.01 وهو ما يعني معنوية الفرق بين رأي الأزواج والزوجات في مشاركة الرجال في إتخاذ

القرارات داخل الأسرة الريفية. كما تشير نتائج نفس الجدول إلى معنوية الفرق بين رأي الأزواج والزوجات في مشاركة الرجال في إتخاذ جميع القرارات موضع الدراسة عند المستوى الاحتمالي 0.01، ماعدا القرار المتعلق بشراء أو بيع الأراضي الزراعية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذا القرار نحو 1.842 وهي غير معنوية عند أي مستوى إحتمالي. ولذا فلا يمكن للدراسة رفض الفرض الإحصائي رقم 1، في حين يمكن للدراسة رفض الفروض الإحصائية أرقام من 2 إلى 10 وقبول الفروض البديلة لها.

جدول 7. نتائج إختبار "T" للفرق بين متوسطي درجة مشاركة أفراد الأسرة في إتخاذ القرارات الأسرية لعينتي الدراسة من منظور النوع الاجتماعي

م	القرارات	مشاركة الرجال في إتخاذ القرارات	مشاركة السيدات في إتخاذ القرارات	مشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ القرارات	مشاركة الأبناء الإناث في إتخاذ القرارات
.1	شراء أو بيع أرض زراعية	1.842	**7.752	*2.084	0.347
.2	شراء أو بيع معدة أو ماكينة زراعية	**3.883	**5.702	*2.100	0.829
.3	شراء أو بيع الحيوانات المزرعية	**2.584	**4.854	0.064	1.130
.4	شراء أو بيع الطيور المنزلية	**5.745	*2.029	0.297	0.855
.5	شراء أو بيع مسكن أو شقة	**3.462	**3.179	0.586	0.224
.6	شراء أو بيع المنتجات الزراعية	**3.713	**4.142	0.798	0.985
.7	اختيار المدرسة للأبناء	**4.164	**2.438	0.691	1.000
.8	شراء الملابس لأفراد الأسرة	**5.172	*3.315	1.650	1.370
.9	نوع الطعام اللازم لأفراد الأسرة	**4.039	1.823	0.293	0.482
	الإجمالي	**5.594	**5.713	0.633	0.408

المصدر: عينة الدراسة

أما فيما يتعلق بمشاركة النساء في القرارات الأسرية، تشير النتائج إلى معنوية الفرق بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين، حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة نحو 5.713 وهي قيمة معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.01. كما تشير النتائج إلى معنوية الفرق بين رأي كل من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة النساء في جميع القرارات موضع الدراسة ماعدا القرار المتعلق بنوع الطعام والوجبات اللازم لأفراد الأسرة حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة لهذا القرار نحو 1.832 وهي غير معنوية عند أي مستوى إحتمالي. وبناء عليه فإنه يمكن للدراسة رفض الفروض الإحصائية أرقام 11 إلى 20 وقبول الفروض البديلة لها ماعدا الفرض رقم 19.

وفيما يتعلق بمشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ القرارات داخل الأسرة، تشير البيانات الواردة بالجدول رقم (7) إلى معنوية الفرق بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مشاركة الأبناء الذكور في إتخاذ قرارات شراء أو بيع الأراضي الزراعية و قرار شراء أو بيع المعدات والآلات الزراعية حيث بلغت قيمة (T) المحسوبة نحو 2.084 و2.1 لكل منها على الترتيب وهي معنوية عند المستوى الإحتمالي 0.05، ولذا فيمكن للدراسة رفض الفرضين الإحصائيين أرقام 21 و 22 وقبول الفرضين البديلين لهما، بينما لا يمكن رفض الفروض الإحصائية من 23 إلى 30. كما تشير النتائج إلى عدم معنوية الفرق بين رأي المبحوثين من الرجال والنساء في مشاركة الأبناء الإناث في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، وبناء عليه لا يمكن رفض الفروض الإحصائية أرقام 31 إلى 40.

4- بناء القرارات/السلطة وفقًا للنوع الإجتماعي داخل الأسرة

لرسم خريطة القرارات أو سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية محل الدراسة تم حساب المتوسط الحسابي لنسبة كل قرار من القرارات المدروسة (جمع الأوزان النسبية لإستجابات عينتي الدراسة من الرجال والنساء لكل قرار من القرارات محل الدراسة وقسمتها على 2) وذلك بخصوص النوع الإجتماعي داخل الأسرة كل على حدة (الرجال – النساء – الأبناء الذكور – الأبناء الإناث)، أعقب ذلك حساب المتوسط العام لجميع القرارات داخل كل فئة، وتم إعتبار القرارات التي تزيد عن المتوسط الحسابي العام قرارات حصرية للفئة الخاصة بها، وعند تكرار القرار كقرار حصري في فئتي النوع يتم إعتباره قرارًا مشتركًا.

وتشير بيانات الشكل رقم (1) أن هناك خمسة قرارات ذكورية حصرية وهي القرارات المتعلقة بكل من: 1) المعدات والآلات الزراعية، 2) الأراضي الزراعية، 3) الحيوانات المزرعية، 4) المسكن، 5) المنتجات الزراعية. وهناك ثلاثة قرارات أنثوية هي المتعلقة بكل من: 1) السلع الغذائية، 2) الملابس، 3) الطيور المنزلية، في حين أن قرار إختيار المدرسة الخاصة بالأبناء كان قرارًا مشتركا بين الرجال والنساء من جيل الآباء.

وفيما يتعلق بالسلطة أو القرارات التي يتخذها الأبناء من الذكور والإناث، تشير بيانات نفس الشكل إلى أن هناك ثلاثة قرارات حصرية للذكور من الأبناء وهي: 1) المعدات والآلات الزراعية، 2) الأراضي الزراعية، 3) الحيوانات المزرعية، وهناك قرارين يمكن إعتبارهما حصريين للأبناء من الإناث وهي: 1) إختيار المدرسة الخاصة بأطفال الأسرة، 2) قرار شراء أو بيع الطيور المنزلية، في حين أن هناك قرارين مشتركين بين الذكور والإناث من الأبناء وهي: 1) قرار شراء الملابس الخاصة بأفراد الأسرة، 2) قرار السلع الغذائية أو نوع الوجبات اللازمة لأفراد الأسرة.

وبناء عليه يمكن القول بأن سلطة الرجال داخل الأسرة تدور حول القرارات الخاصة بالأنشطة الإقتصادية الرئيسية كالأرض الزراعية والمسكن إلى جانب القرارات الخاصة بتسيير العمل الزراعي من معدات وماكينات إضافة إلى تسويق المنتجات الزراعية، في حين أن سلطة النساء الريفيات داخل الأسرة تتمحور حول القرارات الخاصة بإدارة الأعمال المنزلية كالسلع الغذائية والملابس اللازمة لأفراد الأسرة إضافة إلى التصرف في الطيور المنزلية.

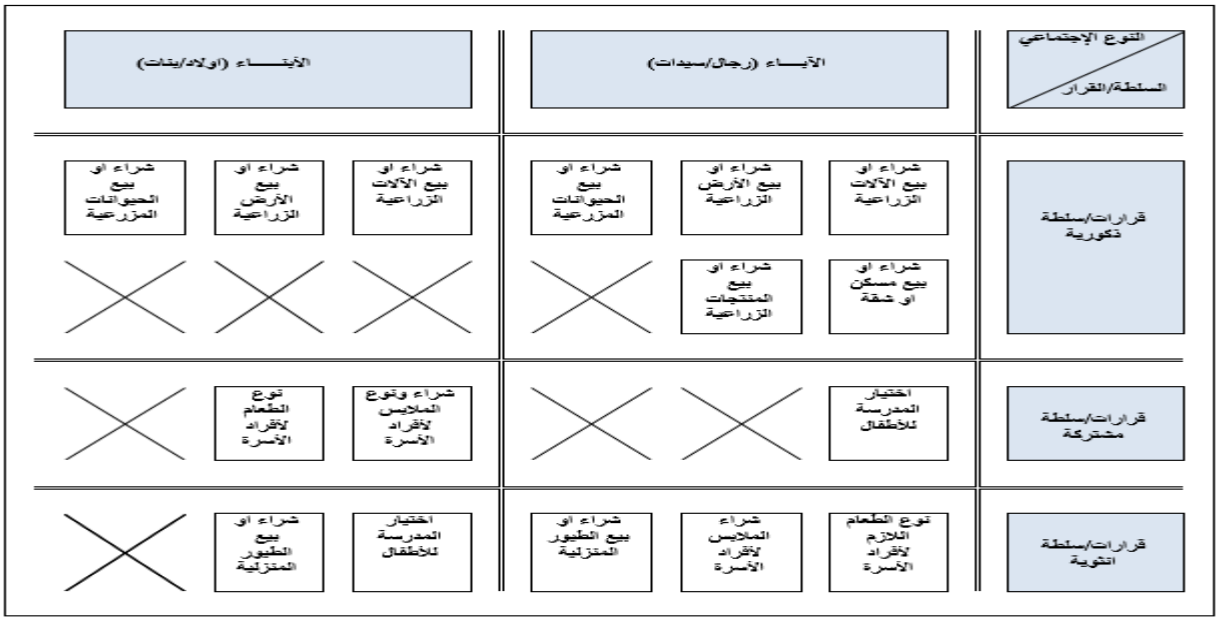

شكل 1. بناء هيكل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية

المصدر: حسبت من بيانات الجدولين أرقام (4) و (6).

5- عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات الأسرية

بعد التعرف على بناء أو هيكل سلطة المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، تتناول الدراسة العوامل التي تساعد في تشكيل او إكتساب السلطة داخل الأسرة الريفية، وذلك من وجهة نظر عينتي الدراسة من الرجال والنساء، على النحو التالي:

1- رأي الرجال في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة

للتعرف على رأي المبحوثين من الرجال في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، تم سؤالهم عن رأيهم حول ثمانية عوامل يفترض أنها تسهم في تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة، وتشير النتائج الواردة بالجدول رقم (8) إلى وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى ضمن عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية بنسبة بلغت 90% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 87.4%. في حين جاء الجنس كعامل يسهم في تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 83.40%، يليه الحالة التعليمية في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 82.6%.

ومن الجدير بالذكر تأخر الترتيب النسبي لعمل المرأة كعامل من عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، حيث وقع في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة قدرها 75.2%، وربما يعود ذلك إلى ميل المرأة إلى عدم إستخدام قدراتها المالية في فرض سلطاتها داخل الأسرة.

جدول 8. التوزيع العددي والنسبي لرأي الرجال المبحوثين في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة

م	عوامل تشكيل السلطة	موافق جدًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقًا	الوزن النسبي (%)	الترتيب
.1	عمل المرأة	30	41	10	14	4	75.20	7
.2	الحالة التعليمية	57	15	12	16	0	82.60	4
.3	السن	38	28	21	9	4	77.40	6
.4	النوع (ذكر/ أنثى)	46	36	10	5	3	83.40	3
.5	تعاليم الدين	40	25	18	17	0	77.60	5
.6	التنشئة الاجتماعية	66	20	12	2	0	90.00	1
.7	الأعراف والتقاليد	50	37	13	0	0	87.40	2
.8	معاملة الطرف الآخر	9	8	43	21	19	53.40	8

المصدر: عينة الدراسة

2- رأي النساء في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة

تشير النتائج الواردة بالجدول رقم (9) إلى وقوع التنشئة الإجتماعية في المرتبة الأولى ضمن عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية بنسبة بلغت 85.8% تليها الأعراف والتقاليد بنسبة قدرها 85.4%. في حين جاء النوع الإجتماعي كعامل يسهم في تشكيل السلطة داخل الأسرة في المرتبة الثالثة بنسبة قدرها 82.2%، يليه السن كأحد هوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات في المرتبة الرابعة بنسبة قدرها 80.2%.

ومن الجدير بالذكر تأخر الترتيب النسبي لعمل المرأة كعامل من عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، حيث وقع في المرتبة قبل الأخيرة بنسبة قدرها 75%، ومن الملاحظ تشابه هذه النتائج مع رأي الرجال في عوامل تشكيل السلطة الواردة في الجزء السابق.، ويمكن أن يرجع ذلك إلى أن غالبية العينة من السيدات يعملن كربات منزل بدون أجر.

جدول 9. التوزيع العددي والنسبي لرأي النساء المبحوثات في عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة

م	عوامل تشكيل السلطة	موافق جدًا	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق مطلقًا	الوزن النسبي (%)	الترتيب
.1	عمل المرأة	47	15	13	16	9	75.00	7
.2	الحالة التعليمية	42	34	5	19	0	79.80	5
.3	السن	46	20	23	11	0	80.20	4
.4	النوع (ذكر / أنثي)	51	18	22	9	0	82.20	3
.5	تعاليم الدين	42	23	18	13	4	77.20	6
.6	التنشئة الاجتماعية	54	22	23	1	0	85.80	1
.7	الأعراف والتقاليد	48	32	19	1	0	85.40	2
.8	معاملة الطرف الآخر	17	12	29	23	19	57.00	8

المصدر: عينة الدراسة

6- الفروق النوعية لعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية

اختص الهدف الخامس للدراسة بالتعرف علي معنوية الفروق النوعية لعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام اختبار (T) للفرق بين متوسطي عينتين مستقلتين، حيث تشير نتائج الدراسة الواردة بالجدول رقم (10) أن قيمة (T) المحسوبة لعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات موضع الدراسة لم تحقق متطلبات المعنوية عند أي مستوى إحتمالي، وهو ما يدلل على عدم وجود فروق معنوية بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بعوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية. وهو ما يشير إلى عدم إمكانية رفض الفروض الإحصائية أرقام من 41 إلى 48.

جدول 10. نتائج اختبار "T" للفرق بين متوسطي درجة عوامل تشكيل السلطة داخل الأسرة الريفية لعينتي الدراسة

	عوامل تشكيل السلطة	قيمة "T "
.1	عمل المرأة	0.330
.2	الحالة التعليمية	0.874
.3	السن	0.895
.4	النوع (ذكر / أنثى)	0.414
.5	تعاليم الدين	0.121
.6	التنشئة الاجتماعية	1.808
.7	الأعراف والتقاليد	0.154
.8	معاملة الطرف الآخر	0.083

المصدر: عينة الدراسة

5- الخلاصة والتوصيات

بناء على النتائج المتحصل عليها فإنه يمكن القول بأن للنوع الإجتماعي تأثير كبير في عملية المشاركة في إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، كما كان له التأثير في طبيعة الأدوار الإجتماعية داخل الأسرة (دياب والصباغ، 2017)، فنجد أن الرجال يشاركون بفعالية في إتخاذ القرارات المتعلقة ببيع أو شراء الأراضي والمعدات الزراعية إضافة إلى المسكن وذلك وفقًا لآراء كل من الرجال والسيدات أرباب الأسر محل الدراسة. وعلى الجانب الآخر يمكن القول بأن السيدات أرباب الأسر يشاركن بفعالية في إتخاذ القرارات المتعلقة بالإقتصاد المنزلي كنوع المأكولات وكذلك نوع وشراء الملابس لأفراد الأسرة وذلك من وجهة نظر كلًا من الرجال والنساء المبحوثين. وأوضحت نتائج الدراسة معنوية الفروق بين آراء كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي من جيل الآباء في إتخاذ القرارات الأسرية.

أما فيما يتعلق بمشاركة النوع الإجتماعي لجيل الأبناء، فيمكن القول بأن كلا من الأبناء الذكور والأبناء الإناث يشاركون بدرجة محدودة في القرارات داخل الأسرة وتنحصر مشاركتهم في إختيار وشراء الملابس ونوعية المأكولات اللازمة لأفراد الأسرة، علاوة على عدم معنوية الفروق بين آراء عينتي الدراسة من الرجال والنساء فيما يتعلق بمشاركة الأبناء في إتخاذ القرارات داخل الأسرة.

أما بخصوص عوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية، فيمكن القول بأن نتائج الدراسة خلصت إلى بروز دور كل من العادات والتقاليد والتنشئة الإجتماعية في تشكيل السلطة داخل الأسرة، ومن الجدير بالذكر هنا تأخر ترتيب عمل المراة كعامل يسهم في تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة على عكس المتوقع، حيث كان من المتوقع أن يسهم عمل المرأة والذمة المالية الخاصة بها في إكتسابها نوع من سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة وقد يرجع ذلك إلى طبيعة التنشئة الإجتماعية والعادات والتقاليد المنتشرة والتي لا تفرق بين دور المرأة العاملة وغير العاملة داخل الأسرة. كما توضح نتائج الدراسة إلى عدم معنوية الفروق بين رأي كل من الرجال والنساء المبحوثين فيما يتعلق بعوامل تشكيل سلطة إتخاذ القرارات داخل الأسرة الريفية.

وبناء على النتائج المتحصل إليها يمكن التوصية بما يلي:

1- ضرورة التوسع في الدراسات التي تتناول عناصر النظام الأسري، وذلك لتحديث الصورة الذهنية عن الأسرة الريفية في ظل المتغيرات المعاصرة.
2- الإهتمام بتوثيق الثقافة الموروثة والعادات والتقاليد التي تكتسب عن طريق التنشئة الإجتماعية لما لها من أهمية في رسم هيكل سلطة إتخاذ القرارات داخل النظام الأسري، والنظم الإجتماعية بصفة عامة.

المراجع

أبو حمدان، ماجد ملحم (2011). طرائق التنشئة الاجتماعية الأسرية وعلاقتها بمدى مشاركة الشباب في اتخاذ القرار داخل الأسرة: دراسة ميدانية على عينة من شباب جامعة دمشق – كلية الآداب. مجلة جامعة دمشق، المجلد 27، العدد الثالث والرابع، ص ص 363-399، سوريا.

أسعد، يوسف (2003). فن صناعة القرار. دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

الخولي، سناء (1984). الأسرة والحياة العائلية، دار النهضة العربية، بيروت.

السالم، فيصل، وتوفيق فرح (1980). قاموس التحليل الاجتماعي، الطبعة الأولى، مجموعة أبحاث الشرق الأوسط، الكويت.

الكيالي، عبد الوهاب (1993). موسوعة السياسة، ج - 3 ، ط 2 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" (2006). مسرد مفاهيم ومصطلحات النوع الإجتماعي. مشروع النوع الإجتماعي، السلام والأمن بالتعاون مع صندوق الأمم المتحدة للسكان. الطبعة الأولى، رام الله، فلسطين.

بلقاسم، الحاج (2009). المرأة و مظاهر تغيّر النظام الأبوي في الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية لأهم مظاهر التغيّر الاجتماعي في الوسط الحضري للعاصمة. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، الجزائر.

بودون، ر. و ف. بوريكو (1986). المعجم النقدي لعلم الاجتماع، الطبعة الأولى، ترجمة سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية.

حسن، عبد الباسط محمد (1979). علم الاجتماع الصناعي، الطبعة الثانية، مكتبة غريب، القاهرة.

حسين، حسناء (2016). النوع الاجتماعي: المفهوم والخصائص، مدونات هافينغتون بوست، متاح في: http://www.huffpostarabi.com/hasna-hussein/-13_b_8109350.html.

دياب، هند مختار ومحمد صابر الصباغ (2017). التحليل النوعي للدور الإجتماعي في الأسرة الريفية بمحافظة الوادي الجديد. مجلة إتحاد الجامعات العربية للعلوم الزراعية، مجلد (25) العدد(2) ص ص 597-614.

زايد، احمد (2008). الشراكة داخل الأسرة: مع اشارة خاصة إلى الأسرة العربية، المجلة العربية لعلم الاجتماع، العدد الثاني، كلية الآداب، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر.

سعد، إسماعيل علي (1995). المجتمع والسياسة: دراسات في النظريات والمذاهب والنظم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

عليوات، سميحه وبن حسان زينه (2013). عوامل تشكيل بناء السلطة في الأسرة المعاصرة. الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

عمر، معن خليل وفهمي الغزوي (2006). المدخل إلى علم الاجتماع، دار الشروق للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

عوده، محمود (1977). أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، مصر.

غيث، محمد عاطف (بدون تاريخ). دراسات في علم الاجتماع القروي، دار النهضة العربية، بيروت.

مالك، عبدالغني (2005)، سيكولوجية القرار، دار الصفاء للنشر، عمان، الأردن.

محمد، علي محمد، (1994) أصول علم الاجتماع السياسي، الجزء الثاني: القوة والدولة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

معمري، حمزة ومصباح الهلي (2013). قرار الشراء داخل الأسرة كصورة من صور الإتصال داخل الأسرة. الملتقى الوطني الثاني حول الإتصال وجودة الحياة في الأسرة، قسم العلوم الإجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر.

Bravo-Baumann, H. (2000). Capitalization of experiences on the contribution of livestock projects to gender issues. Working Document. Bern, Swiss Agency for Development and Cooperation.

FAO (1997). Gender: the key to sustainability and food security. SD Dimensions, FAO of the United Nations, Rome, Italy

Krejcie R, Morgan D. (1970). Determining sample size for research activities, Educational and Psychological Measurement. 30:607-610

Lau, A. (1995). Gender; power and relationships, Etnno-cultural and religious issues. In: C. Burk & Speed B. (Red.), Gender, power and relationships. London: Routledge, pp. 110-117.

Maral, P. and V. Kumar (2017). Family structure and decision-making power among working and non-working women. IAHRW International Journal of Social Sciences. 5(4): 574-580.

Family Decision Taking from Gender Perspective in Rural New Valley Governorate, Egypt

Hend M. Diab

Department of Rural Sociology and Agricultural Extension, Faculty of Agriculture, Ain Shams University, Egypt.

ABSTRACT

The research aims to: 1) Identify the extent of gender participation in taking of some family decisions, 2) Identify the gender-specific differences in gender participation in decision-taking within the family, 3) Drawing decision-taking structure according to gender in the family, 4) Identify the factors that form decision-taking authority within the family from a gender perspective, and 5) Identify gender-specific differences in the factors of decision-taking authority formation within the rural family. The New Valley governorate was selected to conduct the empirical study, data were collected using questionnaire form through personal interviews with husbands and wives of 100 families from El-Khartoum village of El-Kharga district during the period from February to March 2018. The results showed a similarity between men and women in the highest frequent decisions in rural family. For men it was the purchase or sale of the agricultural machinery (89.5%, 71.5%), the house (85%, 69%), agricultural lands (80.5%, 78%), while for women, type of food required for family members (86.5%, 78.5%), purchase and type of cloths for family members (82%, 71%), purchase or sale of domestic birds (71%, 60%), respectively. Results also revealed that socialization ranked first among the factors of forming decision-taking authority by 90%, 85.8% followed by customs and traditions with percentage of 87.4% and 85.4%, while the gender placed in the third rank with percentage of 83.40 and 82.2%, from the perspective of male and female respondents, respectively. There are no significant differences between the decision-taking authority forming factors.

Keywords: Rural family, Authority, Family decisions, Social system, Gender, New Valley